

- أظهر آخر تقرير لجهاز مراجعة السياسات بمنظمة التجارة العالمية تدهور حركة التجارة بين جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية ، حيث انكمشت التجارة الدولية بمقدار يعادل 9% وذلك نتيجة لتراجع حجم الطلب العالمي وانخفاض حجم تمويل التجارة.

- أظهر التقرير تأثر التجارة بالسلع بانخفاض يقدر بـ 10% بدلاً من توقعات سكرتارية منظمة التجارة العالمية المقدر بـ 9% ، كما يتوقع أن تتأثر الدول المصدرة للسلع لانخفاض قدره 14% ، و من المتوقع أيضاً تأثر الدول النامية بانخفاض قدره 7%.

- فقد تم تقدير الانخفاض الناتج الحالي الإجمالي (GDP) للدول المتقدمة بحوالي 1,5% ، وقد أظهر التقرير تأثر اليابان بأكثر انخفاض للناتج المحلي بمعدل يبلغ - 3,3% يليها الاتحاد الأوروبي بـ - 1,5% ثم الولايات المتحدة الأمريكية بـ - 1% وقد أشار صندوق النقد الدولي إلي انكماش حجم حركة التجارة العالمية ما بين - 0,5% و - 1%.

- كما اتجه العديد من الدول الأعضاء في اتخاذ الكثير من الإجراءات الحمائية في سبيل التصدي للأزمة الاقتصادية علي الرغم من تعهد العديد من الأعضاء بعدم اتخاذ أي إجراءات تعوق حركة التجارة الدولية خلال اجتماعات المجلس العام ، تأكيداً علي دور التجارة الدولية في إنعاش الاقتصاد العالمي.

- قامت سكرتارية جهاز مراجعة السياسات التجارية بتحديث التقرير الخاص بمتابعة التشريعات و الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لمواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية حيث أشار إلى قليم معظم الدول باتخاذ إجراءات معوقة للتجارة نظراً لانتشار فيروس H1N1 بالإضافة إلى قيام دول مجموعة العشرين G20 باتخاذ العديد من الإجراءات الحمائية ، ولكن لم يتطرق التقرير إلى أي دول افريقية عضوه بمنظمة التجارة العالمية باستثناء المغرب (إجراء واحد وهو فرض زيادة مؤقتة على تعريفه الواردات من durum wheat) مصر التي لم تقم باتخاذ أية إجراءات جديدة بخلاف الإجراءات الخمس التي اتخذتها مسبقاً حتى ابريل 2009 لتشمل :

1- زيادة التعريفه الجمركية على بعض الواردات مثل السجائر والصلب والكيماويات.

2- إزالة التعريفه الجمركية على الواردات من الغسل والنسيج والقصدير.

3- إزالة التعريفه الإضافية على الواردات من الصلب .

4- إزالة الرسوم الحوطية.

5- مد حظر تصدير الأرز حتى أكتوبر 2009.

- وفيما يتعلق بالتجارة في السلع فقد ازداد عدد تحقيقات مكافحة الإغراق مقارنة خلال عام 2009 مقارنة بعدد التحقيقات التي تم عقدها خلال 2008.

- كما ازداد عدد التحقيقات فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية لـ 15 مقارنة بـ 11 تحقيق خلال 2008 وكذلك عدد التحقيقات المتعلقة بالرسوم التعويضية .

- وفيما يتعلق بالتجارة في الخدمات قامت بعض الدول بفرض بعض القيود خاصة بقطاع الطاقة بالإضافة إلي فرض بعض القيود على انتقال العمالة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي).

REPORT TO THE TPRB FROM THE DIRECTOR-GENERAL ON THE FINANCIAL AND ECONOMIC CRISIS AND TRADE-RELATED DEVELOPMENTS WT/TPR/OV/W/2 AVAILABLE AT : <http://ictsd.net/downloads/2009/07/tpr-report.pdf>.